لإنجاز الأعمال وتقديم خدمات إلكترونية متطورة وتبسيط إجراءاتها

خطة البلدية للتطوير الآلي للتنظيم العمراني ترسخ مبادئ الحوكمة والإدارة الحديثة

■ الجاسم: رسالة البلدية في التخطيط واضحة وتتمثل في إنجاز المهام والأعمال بأسرع وقت وأقل جهد

■ الوزير حرص على تشكيل لجنة ميكنة وتبسيط الإجراءات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

وليد الجاسم

أكد نائب المدير العام لبلدية الكويت لشؤون التنظيم العمراني والمخطط الهيكلي المهندس وليد الجاسم اعداد البلدية الخطة التنفيذية للتطوير الآلي لادارة التنظيم العمراني بهدف ترسيخ مبادئ الحوكمة والادارة الحديثة في إنجاز الأعمال وتقديم خدمات إلكترونية متطورة وتبسيط اجراءاتها مع الجمهور.

وقال الجاسم لـ«كونا» أمس ان قطاع التنظيم العمراني والمخطط الهيكلي يشكل أهمية كبرى ومرتكزا اساسيا لمحاور التنمية العمرانية مبينا ان رسالة البلدية في جوانب التخطيط العمراني واضحة وتتمثل في إنجاز المهام والأعمال والأنشطة ذات العلاقة بالخطط العمرانية في الدولة.

وذكر ان وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري حرص على تشكيل لجنة «ميكنة وتبسيط الاجراءات» لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال اعداد خطة تنفيذية بطريقة علمية وعملية ووضعها حيز التنفيذ في ادارة التنظيم العمراني.

وأوضح أن تطوير العمل في القطاع سيركز في المرحلة الحالية على التطوير التقني والإلكتروني لأساليب وطرق العمل المتبعة في ادارة التنظيم العمراني لعلاقتها المباشرة بالمواطنين والجهات الحكومية متوقعا ان تحقق الخطة مردودا ايجابيا في ضبط اعمال الإدارة ودعم البرامج التنموية.

وبين الجاسم ان منطلقات التخطيط الشامل في البلدية ادت الى التوصل الى الخطة التنفيذية للتطوير الآلي لادارة التنظيم العمراني التي تتضمن رؤية ورسالة واضحة واهداف استراتيجية طويلة الامد اضافة الى القيم والمبادئ المهنية والسياسات والتوجهات الفعلية.

ولفت الى ان تنفيذ رؤية ورسالة الخطة التنفيذية يتطلب جهازا بلديا قادرا على التطور والتفاعل مع متطلبات المجتمع الكويتي وحاجاته وتقديم الخدمات بكفاءة عالية وبيسر لانجاز الأعمال بجودة على مختلف المستويات وبكافة المحافظات.

وأشار الى ان الخطة وضعت اهدافا استراتيجية منها رفع كفاءة اداء الموظفين باعادة تاهيلهم أو استخدام التعيينات الحديثة فضلا عن توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة لدعم اتخاذ القرار بواسطة تكنولوجيا المعلومات وتقديم خدمات متميزة للمواطنين والمؤسسات الحكومية الخاصة بيسر وسرعة.

وأوضح ان العمل على تطبيق الرؤية الخاصة بتطوير إدارة التنظيم العمراني بدأ منذ فترة وجيزة بإعادة تهيئة بيئة العمل المناسبة للموظفين بالإدارة واستقبال المراجعين علاوة على تطوير نظم وبرامج لادخال الحاسب الآلي في إنجاز الاجراءات وميكنة الأعمال اليدوية والأرشفة الالكترونية.

وبين الجاسم ان الخطة التنفيذية للتطوير الآلي تتضمن عدة مشاريع من اهمها النظام الآلي للرأي التنظيمي وهو نظام الي متطور يرتكز على «نظام المعلومات الجغرافية» ويتم بموجبه استعراض الخرائط والصور الجوية والاقمار الصناعية وبيانات القسائم ومساحتها والاستعمال بهدف تنظيم العقارات المختلفة وفق الأنظمة والقرارات المتبعة والاستعمالات المسجلة.

وذكر ان جوانب التطوير في هذا النظام تتلخص في العمل على سد الفجوات بقواعد البيانات واستكمال النواقص من بيانات ومخططات واعتماد ومراجعة المحتوى ليصبح مرجعا لمتخذ القرار واستحداث آليات متابعة ورقابة. وقال ان النظام يتيح جمع البيانات التنظيمية المتناثرة في منظومة مركزية لرفع كفاءة العمل واتخاذ القرار واستحداث نظم خبراء آلية تمكن من تطبيق اللوائح وتحجيم الثلاثب واعتماد نظام مخططات رقمية مركزية لادارة التنظيم مرتبط بقواعد بيانات صحيحة ومكتملة اضافة الى فرض نظم رقابية تضع الموظفين امام مسؤولياتهم.

وبين الجاسم ان الخطة التنفيذية تتضمن ايضا نظام تخصيص المواقع وهو نظام آلي يعمل بموجب «نظام المعلومات الجغرافية المركزي» ويوفر مجموعة من أدوات الرسم الهندسي الآلي لتخصيص المواقع وفق الاجراءات المعمول بها في البلدية تمهيدا لعرضها على المجلس البلدي.

وأوضح ان هذا النظام سيؤدي الى تلافي تداخل المواقع والكشف المبكر لأي عوائق أو انحرافات في التخصيص عن الاستعمالات المصرح بها مشيرا الى ان النظام يشكل قاعدة بيانات مهمة لجميع المواقع المعروضة على المجلس البلدي أو تلك التي تم إقرارها وفي مرحلة التثبيت والتسليم.

وذكر ان التطوير الذي ادخل على نظام التخصيص تم عبر تطوير النظام الآلي بشكل كامل مع ربطه بالنظم الأخرى مثل لجنة المرافق والخدمات وتفعيله ليكون ضمن آليات عمل ادارة التنظيم العمراني بهدف القضاء على مشكلة تداخل المواقع المخصصة ووضع آلية لأرشفة تفاصيلها ومشاركتها بين المهندسين.

وبين الجاسم ان الخطة تشمل ايضا النظام الآلي للموافقات التنظيمية الذي يهدف إلى ميكنة عمل إصدار الموافقات على الدراسات والمخططات المعمارية والمشاريع الحكومية كافة المقدمة من قبل المكاتب الهندسية لافتا الى ان العمل بالنظام بدء منذ فترة وجيزة منيحا مراسلة البلدية إلكترونيا بالمخططات والمستندات المطلوبة لإصدار الموافقات للتيسير على المراجعين.

وأوضح ان الخطة تتضمن نظام اللجنة الفرعية للمرافق والخدمات ووهو نظام آلي يستهدف ميكنة أعمال اللجنة لاختصار الدورة المستندية بإعتماد المراسلات الإلكترونية عبر تقديم المعاملات من جميع الجهات في اللجنة عن طريق النظام الآلي والرد عليها الياً.

وذكر ان هذا النظام يتيح توثيق الردود على المعاملات من قبل الجهات المعنية المشاركة فيه وحفظها في النظام المتكامل للبلدية لمنح اللجنة السرعة والفاعلية واتخاذ القرارات المناسبة عن طريق قاعدة بيانات مرجعية.

واضاف ان الخطة تحتوي على أنظمة فرعية مساندة لتدعم الأنظمة الرئيسية وترفع جودة الخدمات المقدمة ومنها نظام اصدار تصريح آلي لمزاولة نشاط وفق اللوائح الذي سيسهل انجاز معاملات منح شهادات عدم الممانعة في مزاولة الأنشطة المختلفة الياً عن طريق افرع البلدية بالمحافظات.

وبين أن الانظمة الفرعية تشمل ايضا نظام خدمات المراجعين الالكترونية وهو نظام يستند الى نظم إلكترونية متطورة للمراجعين لانجاز معاملاتهم عبر الاتصال الهاتفي أو الموقع الإلكتروني للبلدية أو زيارة قاعة الجهات الحكومية في مقر البلدية.

وقال الجاسم ان الانظمة الفرعية تضم ايضا نظام الاتصال الآلي بالمهندسين الذي سيتيح التواصل المباشر بين المراجع وأحد المهندسين بالصوت والصورة للرد على الأسئلة والاستفسارات ومناقشة الملاحظات مباشرة وسيتم ايضا تاهيل مجموعة من الكوادر الفنية وتخصيص حصص زمنية محددة وثابتة اثناء الدوام الرسمي لتلك الخدمة. وأكد ضرورة توفير مقومات لانجاح الخطة في بدايتها عبر الاعتماد على الرؤية الإستراتيجية العقلانية وذلك بتطوير واعادة استغلال قدرات وإمكانات البلدية والاستناد الى الأساليب العلمية للتخطيط الشمولي والإستراتيجي والتوجهات الإدارية الحديثة.

دعا الشركات الكبرى لحضور اللقاء التعريفي الذي تنظمه غدا

المنفوحي : البلدية دخلت مرحلة جديدة من العمل الإلكتروني

المنفوحي يشرح لاصحاب المحلات برنامج البلدية الالكتروني

دعا مساعد المدير العام لشؤون قطاع التطوير والمعلومات المهندس احمد المنفوحي ممثلي الشركات الكبرى لحضور اللقاء التعريفي الذي تنظمه البلدية في التاسعة والنصف من صباح غدا الثلاثاء لكيفية إستخدامهم للبرنامج الإلكتروني لتجديد التراخيص الصحية والإعلانات بهدف تدريب موظفيها بالآلية المتبعة لطريقة إستخدام البرنامج الإلكتروني من بداية إدخال البيانات حتى إصدار الترخيص آليا بعد دفع الرسوم المقررة عبر بطاقة الكي نت دون الحاجة لمراجعة البلدية.

وقال المنفوحي في تصريح صحفي ان دعوتنا للشركات الكبرى تأتي ضمن خطة البلدية وإستيراتيجيتها للاستفادة من تدشين البلدية مرحلة جديدة من العمل الإلكتروني المتمثلة بميكنة وتبسيط الإجراءات عبر الدخول لموقع البلدية في شبكة الأنترنت وإنجاز معاملاتهم. لافتا إلى ان تلك الشركات لها عدة افرع وان خطوة تعريف ممثليها بإستخدام البرنامج الإلكتروني لإصدار التراخيص الصحية والإعلانات ستلقي بظلالها على العديد من الجوانب السلبية التي كانت في المرحلة السابقة من التعامل الورقي ومراجعة عدد من الجهات بالبلدية فضلا عن الجهد والوقت التي تتطلب إنجازها.

وأوضح المنفوحي ان الدعوة موجهة لكافة الشركات الأخرى لحضور الإجتماع التعريفي للبرنامج من اجل الإستفادة من خدماته إلكترونيا. مشيرا إلى أن البلدية قامت بفترة سابقة بالتجربة الميدانية للتشغيل التجريبي للبرنامج الإلكتروني وقد اثبتت فعاليته بصورة عالية لقراءته للمعلومات عند إدخال البيانات لعدد من التراخيص الصحية والإعلانات للمحلات بعدد من المجمعات الكبرى.

على صعيد متصل اكد المنفوحي ان البرنامج الإلكتروني الذي ستطلقه البلدية في القريب العاجل سيتيح للافراد واصحاب المحلات التجارية تجديد تراخيصهم الصحية والإعلانات من مواقعهم دون الحاجة لمراجعة البلدية. مشيرا إلى ان البلدية تسعى بكل طاقتها من اجل خدمة الجمهور عبر برامجها الإلكترونية تماشيا مع سياستها في ميكنة وتبسيط معاملاتها والتي ستشمل عدد من المعاملات الأخرى مستقبلا.

شملت شهادات الموظفين ومعاملات الجمهور

الصانع : إنجاز 3031 معاملة خلال الثلث الأول من العام الحالي

عبدالله الصانع

كشف رئيس مركز البلدية حكومة مول ببلدية الكويت عبدالله زيد الصانع ان عدد المعاملات التي انجزها المركز خلال الثلث الأول من العام الحالي بلغ 3031 معاملة كان منها 2256 للشهادات الخاصة لموظفي البلدية إلى جانب 775 معاملة لتجديد الشهادات الصحية. لافتا إلى ان أعلى معدل من المعاملات تم إنجازها خلال شهر يناير الذي تصدر المركز الأول بعدد 850 معاملة فيما بلغ ادنى معدل من المعاملات التي تم إنجازها خلال شهر فبراير مسجلا 642 معاملة.

جاء ذلك خلال التقرير الذي اعدته إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن نشاط المركز خلال الثلث الأول من العام الحالي منذ شهر يناير حتى نهاية إبريل الماضي والذي إشتمل على المعاملات التي بلغ عددها 822 معاملة فيما حل بالمركز الثالث شهر مارس مسجلا 717 معاملة. مشيرا إلى أن المركز من خلال إنجازاته للمعاملات يهدف إلى تخفيف الضغط على بقية إدارات البلدية المختلفة من خلال الخدمات التي يتم تقديمها لموظفي البلدية والجمهور وفقا للانظمة المعمول بها بالبلدية.

واكد الصانع ان المركز يضم الموظفين الأكفاء الذين يعملون بكل رحابة صدر كونه يمثل بلدية الكويت إلى جانب كون موقعه بجانب المراكز الأخرى التي تمثل وزارات الدولة. لافتا إلى طبيعة وموقع المركز يستوجب منا تقديم افضل الخدمات وباعلى مستوى من الجودة بما يخدم تطلعات المواطنين والمقيمين وذلك تطبيقا لتوجيهات الإدارة العليا بالبلدية.

التي تم إنجازها على مستوى معاملات موظفي البلدية إلى جانب المعاملات المنجزة للجمهور.

وقال الصانع في تصريح صحفي لقد جاء شهر إبريل بالمرتبة الثانية من حيث عدد المعاملات التي تم إنجازها

وفد عماني زار الأدلة الجنائية للاطلاع على دورها في المنظومة الأمنية

استقبل مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية اللواء د. / فهد ابراهيم الدوسري بحضور مساعد مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية اللواء عدنان محمود الباقر امس وفد من أعضاء الادعاء العام بسلطنة عمان الشقيقة، وضم (6) وكلاء من النيابة بمعهد القضاء العماني الذي يقوم بزيارة حاليا لدولة الكويت . وممثلين من مكتب النائب العام بدولة الكويت.

وقد رحب اللواء الدوسري بالحضور واطلعهم على دور الإدارة باعتبارها احدى أجهزة وزارة الداخلية في حفظ الامن وتعقب الخارجين على القانون واحقاق العدل في تقديم المذنبين الى جهات التحقيق وفق الأدلة الثبوتية

وقام الوفد بالاطلاع على عرض تقديمي عن الإدارة العامة ودورها في المنظومة الأمنية بوزارة الداخلية ثم قام بعد ذلك بجولة في إدارات الإدارة العامة المختلفة طبيعة العمل.

وقد شملت الزيارة محاضرة عن مسرح الجريمة تحدث فيها مساعد مسرح الجريمة العقيد/ محمد الجدي ، كما تحدث رئيس قسم المتابعة المقدم/ خالد المخيال عن مختبر مسرح الجريمة ، وختاما تحدث الدكتور محمد العنزي عن مختبر الاستعراف.

وتأتي هذه الزيارة بهدف تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال وفي نهاية الزيارة تبادل مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية اللواء د. فهد الدوسري والوفد الزائر الدروع التذكارية ، كما أهدى اللواء د . الدوسري نسخ من كتاب «المهمة الكبرى» الذي تناول دور الإدارة العامة في مهمتها على التعرف على الاسرى والمفقودين شهداء دولة الكويت الابرار ابان الغزو العراقي الغاشم.

وقد اعرب الوفد عن جزيل الشكر وعظيم وتقديره للقائمين على الأدلة الجنائية لما لقوه من كرم الضيافة وحسن الوفادة ، كما ابدوا اعجابهم بالتطور الملحوظ في العمل والإنجازات الغير مسبوقة في مجال الأدلة الجنائية.

وقد رافق الوفد من إدارة الاعلام الأمني كل من الملازم / طلال ملا علي والملازم / مصطفى بو عباس.

ما يشكل خطورة على أصحاب القوارب

فريق الغوص يحذر من وجود ثلاث سفن دون إضاءة ملاحية وسط جون الكويت

الغوص يدعو اصحاب السفن للابتعاد عن مواقع عمل «جسر جابر»

3 سفن بدون اضاءات بجون الكويت

حذر فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية مرتادي البحر والصيادين واصحاب القوارب والسفن من وجود ثلاث سفن وسط جون الكويت دون اضاءات ملاحية وهي خاصة بمشروع بناء جسر «جابر».

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل لـ«كونا» امس ان الفريق قام بجولة تفقدية لاكثر من 50 موقعا تابعا لمشروع الجسر وتبين ان هناك ثلاث قطع بحرية «سفينتان ومقطورة» وسط جون الكويت وبعض المرابط البحرية دون اضاءات ملاحية ما يشكل خطورة بحرية في الموقع.

واضاف الفاضل ان السفن الثلاث يبلغ طولها اكثر من 100 متر وهي كبيرة الحجم وقد تم ابلاغ جميع الملاحظات البيئية والملاحية بشأنها لمسؤولي وزارة الاشغال العامة والجهات المعنية كافة بضرورة معالجة هذا الوضع لئلا يتسبب بوقوع حوادث بحرية خطرة.

ودعا أصحاب السفن والقوارب الى الابتعاد عن مواقع عمل مشروع «جسر جابر» نظرا لغياب الاضواء الملاحية والعلامات الواضحة للقطع البحرية والمنشآت الاسمنتية والحديدية هناك.